أثر المعايير الدولية (IAS/IFRS) على التحليل المالي: حالة مؤسسة (ENIEM)

The Impact of International Standards (IAS/IFRS) on Financial Analysis: Case Study of ENIEM

بادي عبد المجيد [1]، **مخلوفي الطاهر** [2] *، **قرادي عبد القادر** [3]

[1] جامعة غرداية، abadiom@yahoo.fr

[2] جامعة الأغواط، t.makhloufi@lagh-univ.dz

[3] جامعة الأغواط،a.garadi @lagh-univ.dz

الاستلام: 2022/01/27 القبول: 2022/03/27 النشر: 2022/04/15

ملخص:

يعالج هذا المقال كيفية القيام بالتحليل المالي وفق معايير (IAS/IFRS)، التي تبناها النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF– (2007)، والذي تم تطبيقه على المؤسسات الجزائرية بداية من 1 جانفي 2010. وتبين من الدراسة التطبيقية (حالة مؤسسة ENIEM) بأن إعداد قوائمها المالية كان حسب ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية، هذا الإعداد سهل كثيرا القيام بدراسة الميزانية وحساب النتيجة وباستعمال أدوات التحليل المالي، حيث تم التوصل إلى الحكم على الوضع المالي للمؤسسة.

وتبين النتائج المتوصل إليها سهولة إجراء التحليل المالي في إطار كل من (SCF–2007) و(IAS/IFRS)، كما تتمتع المؤسسة بتوازن هيكلي على المدى البعيد إلا أنها تعاني من بعض الصعوبات على المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: معايير (IAS/IFRS)؛ القوائم المالية؛ القيمة العادلة؛ التحليل المالي؛ مؤشرات التوازن المالي.

رموز jel: G32، M21، M41.

Abstract: This article deals with how to do the financial analysis according to the standards (IAS/IFRS), adopted by the Algerian Financial Accounting System (SCF-2007), which was applied to Algerian institutions on January 1, 2010. It was found from the applied study (the case of ENIEM Corporation) that the preparation of its financial statements according to the international accounting standards, this preparation greatly facilitated the study of the budget and calculating the result using the tools of financial analysis, where a judgment was reached on the financial position of the institution.

The results show than we can make an easy financial analysis in the context of (SCF-2007), and (IAS/IFRS), the enterprise has a structural equilibrium in the long term, but it has some difficulties in the short term.

Keywords: (IAS/IFRS) Standards; Financial Statements; Fair Value; Financial Analysis; Financial Balance Indicators.)

(JEL) Classification : G32, M21, M41.

* **المؤلف المراسل**

1. مقدمة:

قدمت المعايير المحاسبية الدولية التي تبناها النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF-2007) الذي تم تطبيقه على المؤسسات الجزائرية في 01 جانفي 2010، مجموعة من القوائم المالية، حيث تم تبني في إعدادها مقاربة مبنية على تطبيق مفاهيم ومبادئ جديدة كاستخدام القيمة العادلة، والأفضلية للجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، والالتزام عند تجهيزها بالخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية من الملاءمة والمصداقية، ساعدت على قراءة جديدة للقوائم المالية ذات جودة معلوماتية يتم الاعتماد عليها في تلبية الاحتياجات المتزايدة من المعلومات من قبل الأطراف الفاعلة في المؤسسة، ويأتي التحليل المالي ليفي بذلك الغرض عن طريق جمع المعلومات وتفسيرها باستخدام مجموعة من المفاهيم والمؤشرات التي تستخدم لمعالجة القوائم المالية المتحصل عليها من المؤسسة ولتشخيص الوضع المالي وتقييم الأداء.

1.1. إشكالية البحث:

وبناء على ما تقدم يرتكز هذا البحث على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة معايير (IAS/IFRS) في إثراء التحليل المالي؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي تم الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الخصائص المعلوماتية التي تبنتها معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية؟
- ماهي القراءة الجديدة للقوائم المالية؟ وما هو تأثيرها على منهجية التحليل المالي؟

2.1. فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث والاجابة على الأسئلة الفرعية تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- عرض القوائم المالية، حسب معايير المحاسبة الدولية سهلت كثيرا من خطوات التحليل المالي والتوصل إلى تشخيص مالي سليم؛
- المؤسسة العمومية (ENIEM) تتميز بهيكل المالي ومؤشرات توازن مالي جيدة وفعالة تسمح لها بتحقيق نتائج إيجابية.

3.1. أهمية البحث:

إنّ أهمية هذا البحث نابعة من أهمية ومكانة نظام معايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدوليين في رفع من جودة المعلومات المالية التي أصبحت تتميز بالملاءمة والمصداقية، بالإضافة الى مكانة التحليل المالي في متابعة الوضعية المالية للمؤسسة على المدى الطويل والقصير.

4.1. أهداف الدراسة:

يمكن ذكر أهم أهداف البحث فيما يلي:

- تحليل أثر المعايير المحاسبية الدولية في اعداد القوائم المالية؛
- معرفة مدى مساهمة القوائم المالية في تسهيل عملية القيام بالتحليل المالي للمؤسسة.

5.1. منهجية البحث:

من أجل القيام بهذا العمل والسماح لنا بالإجابة على الأسئلة المختلفة المطروحة، اتبعنا منهجية بحث تعتمد على:

- البحث المكتبي المتعمق على العديد من الكتب والأبحاث على الموضوع، مما سمح لنا بتحديد وفهم الجوانب النظرية المختلفة للموضوع؛
- بحث تجريبي مرتبط بدراسة حالة عملية تتعلق المؤسسة العمومية (ENIEM) والتي سمحت لنا باستغلال قوائمها المالية لاستغلالها في القيام بالتحليل المالي لمعرفة وضعها المالي والحكم على ادائها المالي.

وللإجابة على الإشكالية والتأكد من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- تأثير معايير (IAS/IFRS) على تقديم القوائم المالية؛
- تأثير معايير المحاسبة الدولية التحليل المالي؛
- دراسة حالة المؤسسة العمومية (ENIEM)، بالتحليل المالي للمؤسسة خلال السنوات 2015، 2016 و2017.

2. تأثير معايير (IAS/IFRS) على تقديم القوائم المالية:

تقدم القوائم المالية معلومات حول الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة لمختلف مستخدمي تلك القوائم، للقيام بالتحليل والتشخيص المالي ما يمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة.

وعلى غرار معيار (IAS1) الدي يعرض أربعة قوائم ومعيار (IAS7) المخصص لجدول التدفقات النقدية، الـ (SCF-2007) يفرض على المؤسسات تقديم خمسة (05) قوائم مالية التالية:

- الميزانية (قائمة المركز المالي)؛
- حساب النتيجة (قائمة الدخل)؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛

- جدول التدفقات النقدية؛
- الملحق يبين الطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات تكميلية.

بالإضافة إلى تلك القوائم يشجع معيار (IAS1) المؤسسات على تقديم بيان أو حالة توضح الملامح الرئيسية للأداء المالي (BACHY & SION, 2009, p. 73) لمعرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة بشكل أفضل .

1.2. إستخدام القيمة العادلة (La juste valeur):

الاعتماد على التكلفة التاريخية أساس لقياس الأصول وخاصة التثبيتات كثيرا ما يقلل من قيمتها السوقية التي كثيرا ما تكون أعلى من قيمتها التاريخية، ومن هذه الأسباب جعل المعايير (IAS/IFRS) تتبنى مفهوم القيمة العادلة في تقييم الأصول.

كان أهم تحول للقياس بالقيمة العادلة هو إصدار معيار (IAS39) المتعلق بالأدوات المالية، الاعتراف والقياس، وعند إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7) المتعلق بالأدوات المالية والإفصاح.

1.1.2. تعريف:

وتعرف القيمة العادلة حسب معايير المحاسبة الدولية بأنها المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل أصل أو سداد خصم بين أطراف لديهم الاطلاع والنية في التبادل في سوق ذات منافسة (GIORDANO-SPRING & LACROIX, 2007, p. 79)

وبالتالي ماهي إلا سعر التبادل في السوق وتطبق خاصة المعايير التالية: (SIMON, 2000, p. 1254)

- إعادة تقسيم التثبيتات المادية والمعنوية (IAS16) و(IAS38)؛
- المنافع والخسائر الناتجة عن تعهدات التقاعد (IAS19)؛
- القرض الإيجاري (IAS17)؛
- إنخفاض قيمة التثبيتات (IAS36)؛
- تغيرات أسعار الصرف للعملات الأجنبية (IAS21)؛
- الأدوات المالية (IAS39).

تساهم القيم العادلة في تقييم عناصر الأصول وخاصة التثبيتات في إظهار الحقائق التالية: (خوري، 2014، صفحة 12)

- تحديد القيمة الاقتصادية للتثبيتات؛
- الاعتراف بالآثار المترتبة عن الأحداث الاقتصادية في حينها؛
- تقدير القيمة الاقتصادية للوضع المالي للمؤسسة.

2.1.2. سلبيات وقصور التقييم بالقيمة العادلة:

ومن النقائص والقصور المحسوبة على المحاسبة بالقيمة العادلة هو حالة عدم وجود سوق لتبادل الأصول، فرغم أنه يمكن تعويضه بطرق أخرى وخاصة طريقة القيمة الحالية كما تنص عليه معايير (IAS/IFRS) إلا أن هذه الأخيرة تتضمن صعوبات عملية كبيرة (اختيار معدل الخصم)، مما أدى بالممارسين للمحاسبة يتحفظون على طريقة القيمة العادلة ويخشون من الصعوبات التقنية التي قد تنطوي على قدر كبير من الحكم الشخصي عند التقييم.

وفي الجزائر بالرغم من تبني النظام (SCF-2007) التقييم بالقيمة العادلة على التثبيتات المالية، فإنه يصعب على المحاسبين والماليين التقييم بالقيمة العادلة بسبب عدم وجود سوق مالي نشط من جهة، ومن جهة أخرى فإن اللجوء إلى استخدام القيمة الحالية (تحيين التدفقات) والنماذج الرياضية المعقدة ليست دائما في متناول الممارسين الماليين الجزائريين.

2.2. الأفضلية للميزانية على جدول حساب النتيجة:

إن لجوء معايير (IAS/IFRS) إلى مبدأ الأسبقية للواقع الاقتصادي على المظهر القانوني أعطى قراءة جديدة للقوائم المالية بالاهتمام بعنصر الممتلكات (Patrimoines) في الميزانية بحقيقتها الاقتصادية، فاعتبار عقود الإيجار أو الإيجار التمويلي بمثابة ممتلكات المؤسسة وإدراجها في أصولها غير الجارية تعبر بصدق على سيادة الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، لأن الأهمية تكمن فيما يوفره العنصر من منافع اقتصادية مستقبلية.

1.2.2. انخفاض قيمة الأصول:

تعتمد طريقة انخفاض قيمة الأصول (Dépréciation D'actif) بإجراء اختبارات على الأصل لقياس مقدار النقص حسب معيار (IAS36) سوف يؤدي إلى تعزيز جودة القوائم المالية لأنه يترتب عليه إعطاء الصورة الصادقة على وضعية المؤسسة كما ان إلغاء وعدم اعتبار المصاريف الإعدادية من عناصر الأصول، أثر واضح على الصورة الصادقة للميزانية التي أصبحت خالية من العناصر بدون قيمة حقيقية (Sans-valeur).

يؤثر الاعتراف بانخفاض قيمة الأصول وفق معيار (IAS36) خاصة قائمتي الميزانية وحساب النتيجة، حيث يتطلب تطبيق طريقة انخفاض قيمة الأصول الإفصاح عن معلومات إضافية ضمن القوائم المالية، وتتمثل تلك المعلومات فيما يلي: (أبو ناصر و حميدات، 2008، صفحة 560)

الإفصاح عن كل عنصر من عناصر الأصول التي تأثرت بالإنخفاظ في القيمة من حيث مبلغ خسارة القيمة أو مبلغ إسترجاع خسارة القيمة التي تم الإعتراف بها في حساب النتيجة أو في الأموال الخاصة.

يجب الإفصاح عن الأحداث والظروف التي أدت إلى الإعتراف بالإنخفاظ في قيمة الأصول.

2.2.2. الإهتلاك بالتجزئة:

الذي يعرف بالإهتلاك بالتجزئة (Amortissement par composant)، ويعني إثبات قسم الإهتلاك للأصل بتجزئة الأجزاء المكونة له بشكل منفصل، في حالة كون هذه الأجزاء تؤدي عمليات مختلفة وتوفر منافع إقتصادية، كما أن لها تكلفة كبيرة بالمقارنة بالتكلفة الإجمالية الأصل، وتختلف في مدة العمر الإستعمالي للجزء.

3.2. الأسبقية للمستثمرين والمساهمين في الإفصاح عن القوائم المالية:

تهتم معايير (IAS/IFRS) بتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من محتوى عالي من المعلومات المالية وفي مقدمة هؤلاء الأطراف ترجع المفاضلة لفئة المستثمرين الذين يحتاجون إلى معلومات تتميز بالملاءمة والمصداقية لاتخاذ القرار الإستثماري، وينصب هذا الاهتمام بسبب المخاطر التي قد تصيب أموالهم المستثمرة، هذا الاهتمام المفرط بالمستثمرين في الإفصاح يفسره التوجه نحو نظام محاسبي مستقل عن الدولة باعتبار أن مجلس (IASB) جهاز خاص غير حكومي يخدم مصالح المستثمرين بالدرجة الأولى.

3. تأثير معايير المحاسبة الدولية في التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي فن أكثر منه نظرية، يعتمد في المقام الأول على استغلال المعلومات المحاسبية وتحويلها إلى معلومات مالية لدراسة الماضي من أجل تشخيص الحاضر والتنبؤ للمستقبل.

ومجيء معايير المحاسبة الدولية بمبادئ ومفاهيم جديدة غيرت كثيرا من الممارسات المحاسبية، وأنتجت معلومات مالية ذات جودة معلوماتية متضمنة في القوائم المالية والتي تلبي حاجات مختلف مستخدميها وخاصة المحللين الماليين. باعتبار أن مساهمتها من حيث التحليل المالي مرتبط بما قدمته تلك المعايير في إثراء المعلومات المالية على قائمة الميزانية باعتبارها نقطة انطلاق عمل المحلل المالي (MARCHAL, BOUKARI, & CAYSSIALS, 2007, p. 34).

ومن أجل القيام بتحليل مالي للميزانية، يجب قبل كل شيء تحويل عناصر أصولها وخصومها إلى محتوى اقتصادي حيث توجد بعض العناصر يمكن حذفها والتخلي عنها باعتبارها قيم وهمية ليست لها قيمة اقتصادية. والهدف من معالجة عناصر الميزانية هو الوصول إلى ميزانية تحليلية قادرة على القيام بالتحليل المالي(DE LA BRUSLERIE, 2006, p. 47).

1.3. معالجة الأصول:

القراءة الجديدة لقائمة الميزانية حسب (SCF-2007) وفق معيار (IAS1) هي التمييز بين العناصر الجارية (Courants) وغير الجارية (Non-courants) للأصول والخصوم.

1.1.3. الأصول غير الجارية:

يمكننا أن نشير في هذا المجال كل من التثبيتات المعنوية والتثبيتات المادية إضافة للتثبيتات المالية.

أ. **التثبيتات المعنوية:**

وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS38)، هي الاستخدامات الدائمة والتي تختلف عن التثبيتات المادية والمالية باعتبارها قيم غير ملموسة، حيث تشمل جميع الحقوق المتحصل عليها مقابل مصاريف مدفوعة.

في هذه الكتلة تم إلغاء المصاريف الإعدادية بموجب معيار (IAS38) المتعلق بمعالجة الأصول المعنوية، لأنها ليست لها قيمة اقتصادية فتسجل فقط ضمن الأعباء.

وتتضمن التثبيتات المعنوية ما يلي:

- مصاريف البحث والتطوير: إحتراما لمبدأ الحيطة والحذر يتم تسجيل مصاريف البحث والتطوير ضمن الأعباء مؤقتا، إجباريا بالنسبة لمصاريف البحث بالمقابل مصاريف التطوير إذا كان الغرض من ورائها هو زيادة المنافع المستقبلية للأصل فيمكن تسجيله في كتلة الأصول؛
- البرامج المعلوماتية؛
- الإمتيازات والحقوق المماثلة: البراءات، الرخص، العلامات: تهدف هذه المصاريف المدفوعة إلى الحماية القانونية للإمتياز، فهي تسجل ضمن عناصر الاصول المعنوية سواء تم إنشاؤها من قبل المؤسسة أو تم الحيازة عليها من قبل الغير؛

ويجد المحلل المالي صعوبة في معالجة مثل هذه العناصر لأن المؤسسات تلجأ إلى وضعها ضمن الأعباء للتقليل من الربح الخاضع للضريبة إذا كانت في وضع مالي جيد، بينما تلجأ مؤسسات أخرى لوضعها في الأصول للرفع من قيمتها لجلب المستثمرين، باعتبار أنه أصبح الآن يتم تفضيل الميزانية على حساب النتيجة.

- فروق الإقتناء والمحل التجاري: إن فارق التقييم يظهر حسب حالتي، فارق الإقتناء الموجب (Good will)، أو فارق الإقتناء السالب (Bad will)، ويظهر في الحساب 207 حسب النظام المحاسبي المالي سواء كان الناتج عن الحيازة أو الإندماج أو التجميع؛

وتعالج شهرة المحل ضمن هذه المجموعة، يسجل فقط ضمن الأصول المعنوية عند الإقتناء ولكنها لا يسمح بتسجيلها عن طريق الإنشاء، ولا يطبق عليه الإهتلاك وإنما ينقص عن طريق إنخفاظ قيمة الأصول حسب معيار (IAS36)

وعلى العموم نستطيع أن نقول بأن كتلة التثبيتات المعنوية من أصعب كتل الميزانية في التقيين وتسبب عدة مشاكل للمحلل المالي أثناء معالجتها.

ب. التثبيتات المادية:

تشمل الأصول المادية كل العناصر التي تحيز عليها المؤسسة أو التي تنشؤها والتي تحقق منافع إقتصادية مستقبلا، والتي تستغلها لمدة طويلة، وتمثل القاعدة الصناعية في المؤسسات الإنتاجية

تعالج هذه الكتلة ضمن معايير المحاسبة الدولية التالية:

- معيار (IAS16) المتعلق بالتثبيتات المادية؛
- معيار (IAS36) المتعلق بانخفاض قيمة الأصول؛
- التسجيل المحاسبي بالقيمة التاريخية لهذه الكتلة ويتم إهتلاكها أو إخضاعها لاختبار إنخفاظ قيمة الأصول.

وضمن توجيهات معايير المحاسبة الدولية، فقد أدرجت الأصول المادية التي تم الحصول عليها بواسطة قرض الإيجار حسب معيار (IAS17) ضمن إعطاء الأفضلية للواقع الإقتصادي على الشكل القانوني.

ج. التثبيتات المالية:

تتكون الأصول المالية من حقوق وسندات الساهمة والسلفات (Prêts) للمؤسسات الصديقة وتحتفظ بها المؤسسة لمدة طويلة. الهدف من الحيازة على التثبيتات المادية هو التأثير في تسيير المؤسسات المصدرة لتلك الأسهم والسندات، وخاصة الفروع، والتأثير يمكن أن يصل إلى الرقابة الفعلية للمؤسسة حسب نسبة المشاركة في رأس المال، ومعيار (IAS39) المتعلق بالأدوات المالية، الاعتراف والقياس، يعالج التثبيتات المادية.

2.1.3. الأصول الجارية:

تشمل الأصول الجارية العناصر الموجودة في أسفل الميزانية والتي تقل مدتها عن سنة وتتضمن ما يلي:

أ. المخزونات:

تشكل المخزونات أول عنصر من هذه الكتلة وتحتوي على المخزون السلعي المعدة للبيع، المواد واللوازم المعدة للإنتاج ومخزون المنتوجات، وتعالج هذه الكتلة وفق معيار (IAS2) المتعلق بالمخزون.

تقييم خروج المخزونات يتم وفق ثلاث طرق:

- التكلفة المتوسطة المرجحة: التي يوصي بها النظام المحاسبي المالي؛
- طريقة (FIFO): تقيم خروج المخزون بالتكلفة القديمة؛
- طريقة (LIFO): تقيم خروج المخزون بالتكلفة الحديثة.

وحسب معيار (IAS2) ألغي إستعمال طريقة (LIFO) في تقييم المخزونات بسبب أنه يضخم قيمة الاخراجات لاعتماده على السعر الأخير.

ب. الحقوق:

تعتبر الحقوق أموال المؤسسة عند الغير ويعتبر عنصر الزبائن والحسابات المرتبطة به من أهم عناصر هذه الكتلة، المدة المقدمة للزبائن تعبر عن السياسة التجارية المتبعة في تحصيل ديون الزبائن وهي تؤثر على تدفقات الخزينة في المقبوضات، وكثيرا ما يتعرض الزبائن إلى مشاكل الدفع فيتحولون إلى زبائن مشكوك فيهم، فتخصص لهم مؤونة، ويضطر المحلل المالي لمعالجة هذه الفئة بوضعها في الأصول غير الجارية مما قد تؤثر على بنية هيكل الأصول.

2.3. تأثير المعايير على معالجة الخصوم:

المعيار (IAS1) قد عالج ترتيب الخصوم أيضا بالتمييز بين الخصوم الجارية والغير جارية، وتشمل الخصوم كل من:

1.2.3. رؤوس الأموال الخاصة:

تعتبر الأموال الخاصة موارد دائمة توضع تحت تصرف المؤسسة لتمويل الجزء الأكبر من إستخداماتها الثابتة، هذه الكتلة هي ضمان توازن هيكل الخصوم، والإستقلالية المالية، وتشمل ما يلي:

- رأس المال، والإحتياطات وما يماثلها: يشمل رأس المال المساهمات الأولية، ويعتبر في المؤسسة الفردية أموال الإستغلال التي يقدمها المستغل في بداية النشاط أو ي أثنائه، بينما يطلق عليها برأس المال الإجتماعي في حالة الشركات وتكون مقسمة إلى عدد من الأسهم أو الحصص، وفي المؤسسات العمومية الإقتصادية يمثل قيمة الأسهم أو الحصص النقدية والعينية المقدمة من طرف الدولة المساهم الرئيسي؛

تستقبل الأموال الخاصة الإحتياطات المضافة إلى رأس المال وكذلك النتيجة المالية بعد توزيع الأرباح.

- المؤونات للأعباء والخسائر: تعتبر ضمن الخصوم غير الجارية وتعالج في التحليل المالي مبدأ تحققها لعدمه؛
- كما يؤثر معيار (IAS19) المتعلق بمنافع المستخدمين حيث يترتب على هذا المعيار بتكلفة تقديم المنافع في الفترة التي يستفيد فيها الموظفون من المنفعة.

2.2.3. الديون:

تصنف الديون حسب معايير المحاسبة الدولية إلى خصوم جارية وغير جارية، فالغير جارية يفوق الإلتزام بها مدة أكثر من سنة وهي تشكل مع الأموال الخاصة الأموال الدائمة التي تمول الأصول الغير جارية والفائض يعرف برأس المال العامل الصافي الذي يستخدم في تغطية استخدامات الدورة.

أما الديون التي تقل عن سنة فهي تعرف بالخصوم الجارية، هذه الكتلة يجب أن لا تتجاوز الأموال الدائمة حتى يكون هناك توازن مالي.

يجمع كثير من الباحثين والمهتمين بالقوائم المالية والتحليل المالي أهمهم (CONSO & HEMICI, 2002, p. 08) ، (COLASSE, 2008, p. 47) و (COHEN, 2000, p. 21)، على أن الميزانية كونها منبع للمعلومات على موجودات المؤسسة (الأصول) وما عليها من التزامات وحقوق المساهمين والمقرضين(الخصوم).

وكان (André Barbier) من الأوائل الذين أطلقوا عليها صفة " الصورة الصادقة (L'image Fidèle)، (BARBIER, 1984, p. 31) والتي تبناها مجلس (IASB) ضمن خصائص جودة المعلومات المالية التي يجب أن تتوفر في القوائم المالية التي سبق ذكرها.

والقراءة الجديدة لقائمة الميزانية حسب معايير (IAS/IFRS) الملفت للانتباه هو التمييز بين العناصر الجارية (Courants) وغير الجارية (Non-courants) للأصول والخصوم، هذا التمييز سوف يساعد كثيرا المحللين الماليين في ربح الوقت والجهد الذي كانوا يقضونه في إعادة ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة وعناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق.

وأصبحت الكتل الواجب الإفصاح عنها في صلب قائمة الميزانية كحد أدنى تشمل كل ما يلي:

الجدول رقم (01): أهم الكتل الواجب عرضها في الميزانية

الأصول	ن	ن-1	الخصوم	ن	ن-1
الأصول غير الجارية			**الأموال الخاصة**		
- التثبيتات المعنوية					
- التثبيتات المادية			**الخصوم غير الجارية**		
- التثبيتات المالية			- قروض وديون مالية		
الأصول الجارية			- المؤونات		
- المخزونات			**الخصوم الجارية**		
- الزبائن			- الموردون وديون أخرى أقل من سنة		
- الحقوق الأخرى			- خزينة سالبة (كشوفات بنكية)		
- المتاحات					

المصدر: من إعداد الباحثين.

نلاحظ أن الميزانية في شكلها الحالي تتضمن معطيات مالية خاصة بالسنة الجارية وبالسنة السابقة بالإضافة إلى ترتيب الأصول والخصوم حسب تصنيفها إلى جارية وغير جارية.

وعليه تكون الميزانية المختصرة التي سوف تستعمل في التحليل المالي باستخدام المفردات الجديدة حسب المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي (SCF-2007) كالتالي:

الجدول رقم (02): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول غير الجارية (Actifs Non Courants)			**الأموال الدائمة (Capitaux Permanents)**		
الأصول الجارية (Actifs Courants)			الأموال الخاصة (Capitaux Propres)		
- قيم الإستغلال (VE)			الخصوم غير الجارية (Passifs Non Courants)		
- القيم القابلة للتحقيق (VR)					
- القيم الجاهزة (VD)			**الخصوم الجارية (Passifs Courants)**		
المجموع		**100%**	**المجموع**		**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين.

4. التحليل المالي لمؤسسة (ENIEM):

يعد التحليل المالي أداة أساسية في دراسة الحالة المالية للمؤسسة. حيث إجراءنا دارسة حالة المؤسسة العمومية ENIEM للسنوات المالية (2015، 2016 و2017)، باستغلال مصادر المعلومات المحاسبية

الموجودة في القوائم المالية خاصة قائمتي الميزانية وجدول حساب النتيجة حيث أن جمعها وتصنيفها وتعديلها تشكل الخطوة الأولى لإجراء التحليل المالي، وبواسطة مجموعة من الأدوات والمؤشرات يتم الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

1.4. تقديم المؤسسة:

عرفت المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM)، كبقية مؤسسات القطاع العام إصلاحات إقتصادية التي عاشتها تلك المؤسسات فمن مؤسسة وطنية إلى مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم مملوكة من قبل الدولة إلى شركة ذات أسهم مسيرة من قبل الشركات القابضة في 1994، إلى أن أصبحت في 2001 مؤسسة عمومية شركة ذات أسهم. يقع مقرها الرئيسي في المدخل الجنوبي لمدينة تيزي وزو، أما وحداتها الإنتاجية والصناعية تتواجد في قلب المنطقة الصناعية "وادعيسي"حوالي10كلم شرق المدينة.

تسعى المؤسسة لتطوير المنتجات الكهرومنزلية، وذلك عن طريق استغلال الرخص والحقوق التجارية والصناعية الملائمة لنشاطها، قصد التحسين الكمي والنوعي لمنتوجاتها، كما تساهم في امتصاص البطلة في المنطقة.

بعد تقديم المنظمة المضيفة، سنشرع في التحليل المالي بناءً على إعداد البيانات المالية وحساب المؤشرات والنسب المختلفة اللازمة لتقييم الصحة المالية وأداء مؤسسة (ENIEM) خلال السنوات المالية 2015 و2016 و2017

2.4. القوائم المالية:

يتطلب الانتقال من ميزانية المحاسبة إلى ميزانية مالية عددا من عمليات إعادة المعالجة وإعادة الصياغة. غير أن النظام الـ (SCF-2007) يسهل هذا التحول عن طريق تقليل من عمليات إعادة معالجة المعلومات المحاسبية.

وإعتمادا على الميزانية المحاسبية لسنة 2016 و2017، وكذا الملاحق والجداول المفسرة للنشاط والاستفسارات والأجوبة التي تم الحصول عليها من المنبع أثناء القيام بالمقابلات الشخصية مع المسؤولين الماليين لمؤسسة (ENIEM).

وعليه تصبح الميزانية المالية المختصرة لسنوات المالية 2015 و2016 و2017 التي سوف نعتمد عليها في القيام بالتحليل المالي الرأسي والافقي لمؤسسة (ENIEM) كتالي:

جدول رقم (03): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015 ونسب الهيكل المالي، بالآلاف

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
(ANC)	**9.668.281,27**	**57,46**	**(C.Per)**	**14.265.000,30**	**84,78**
(AC)	**7.157.595,11**	**42,54**	(C.Pro)	12.336.578,54	73,32
(VE)	4.668.906,56	27,87	(PNC)	1.928.421,75	11,46
(VR)	2.083.055,41	12,38	**(PC)**	**2.560.876,08**	**15,22**
(VD)	405.633,13	02,41			
المجموع	**16.825.876,38**	**100%**	**المجموع**	**16.825.876,38**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية مؤسسة (ENIEM) لسنة 2015.

جدول رقم (04): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016 ونسب الهيكل المالي، بالآلاف

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
(ANC)	**9.996.976,48**	**55,62**	**(C.Per)**	**12.861.397,95**	**71,56**
(AC)	**7.975.805,78**	**44,38**	(C.Pro)	11.003.914,66	61,23
(VE)	4.851.048,00	26,99	(PNC)	1.875.483,29	10,33
(VR)	1.840.693,28	10,24	**(PC)**	**5.111.348,31**	**28,44**
(VD)	1.284.064,50	07,14			
المجموع	**17.972.782,26**	**100%**	**المجموع**	**17.972.782,26**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية مؤسسة (ENIEM) لسنة 2016.

جدول رقم (05): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017 ونسب الهيكل المالي، بالآلاف

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
(ANC)	**10.044.680,95**	**59,53**	**(C.Per)**	**12.038.715,86**	**71,35**
(AC)	**6.828.763,41**	**40,47**	(C.Pro)	10.000.294,21	59,27
(VE)	4.107.064,94	24,34	(PNC)	2.038.421,65	12,08
(VR)	1.690.738,85	10,02	**(PC)**	**4.834.728,50**	**28,65**
(VD)	1.030.959,62	06,11			
المجموع	**16.873.44,36**	**100%**	**المجموع**	**16.873.44,36**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية مؤسسة (ENIEM) لسنة 2016.

بعد اعداد الميزانية المالية المختصرة لسنوات الثلاثة محل الدراسة سنمثل بيانيا كل من الاصول والخصوم لمعرفة اهمية كل كتلة كما يلي:

الشكل رقم (01): تمثيل لهيكل الأصول للميزانيات المالية للسنوات 2015، 2016 و2017.

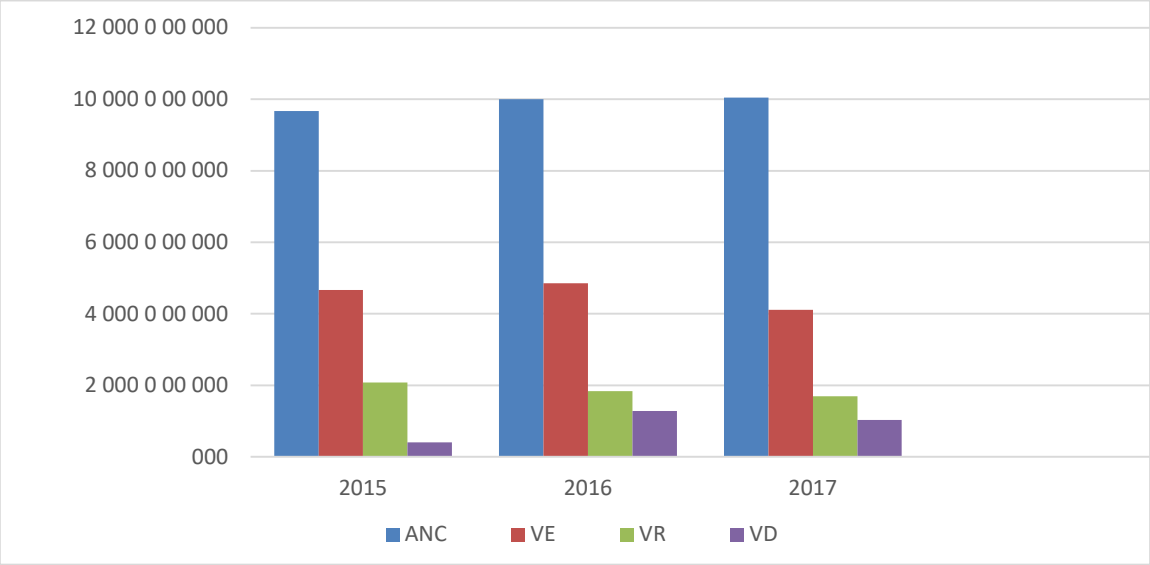

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول (3-4-5) ومخرجات (Microsoft office Excel 2019)

الشكل رقم (02): تمثيل لهيكل الخصوم للميزانيات المالية للسنوات 2015، 2016 و2017.

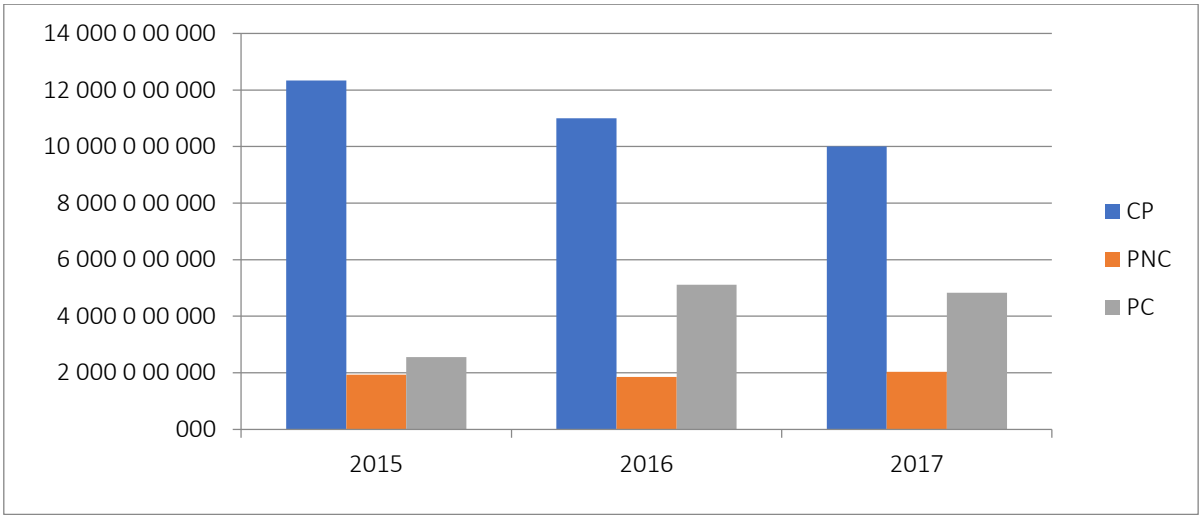

المصدر: المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول (3-4-5) ومخرجات **(Microsoft office Excel 2019)**

من خلال الميزانيات المختصرة وتمثيلها البياني نلاحظ أن المؤسسة (ENIEM) تحافظ على توازن هيكلها المالي من حيث احترامها للقاعدة الصناعية للمنتوجات الكهرو منزلية، فالأصول غير الجارية تفوق الأصول الجارية حيث بلغت في 2017 نسبة 59,53% من اجمالي الاصول هده النسبة تدعى نسبة صلابة الاصول وهي تبين ثقل الاصول غير الجارية في هيكل الاصول وتبين نشاط المؤسسة (COHEN, 2000, p. 21)، ورأسمالها الخاص بلغ نسبة 59,27% من اجمالي الميزانية ويفوق الخصوم غير الجارية والجارية ويرجع دلك

ان (ENIEM) تتلقي دعم من قبل الدولة بضخ أموال جديدة لإعادة هيكلتها ماليا كلما تطلب ذلك للمحافظة عليها من الزوال لما تلعبه المؤسسة في التوازن الاجتماعي.

3.4. دراسة التوازن المالي:

يتم دراسة التوازن المالي باستخدام المؤشرات التالية:

- رأس المال العامل الصافي Fonds de roulement (FR)؛
- إحتياجات رأس المال العامل Besoins en fonds de roulement (BFR)؛
- الخزينة Trésorerie (TR).

هذه المؤشرات تحدد التوازن المالي وخاصة رأس المال العامل الصافي الذي يعتبر هامش أمان للمؤسسة ويجمع أهم المختصين في التحليل المالي (HOARAU, 2008, p. 59) ، (VERNIMMEN, QUIRY, & LE FUR, 2002, p. 157) و (LANGLOIS & MOLLET, 2006, p. 77)

برغم من قدم مؤشرات التوازن المالي إلا إنها لا زالت تتصدر الدراسات عند القيام بالفحص المالي للمؤسسة وعند دراسة طلب على القروض البنكية.

جدول رقم (06): مؤشرات التوازن المالي (الوحدة: بالآلاف دج)

	المكونات	2015	2016	2017
(1)	الأموال الخاصة + الخصوم غ الجارية	14.265.000,30	12.861.397,95	12.038.715,86
(2)	الأصول غير الجارية	9.668.281,27	9.996.976,48	10.044.680,95
(3)=(1)-(2)	**رأسمال العامل الصافي (FR)**	**4.596.719,02**	**2.864.421,47**	**1.994.034,91**
(4)	قيم الاستغلال (VE)	4.668.906,56	4.851.047,99	4.834.728,50
(5)	قيم قابلة للتحقيق (VR)	2.083.055,41	1.840.693,28	1.725.499,68
(6)	الخصوم الجارية بدون الخزينة السالبة	1.170.108,08	1.584.387,22	1.307.333,56
(7)=(4)+(5)-(6)	**إحتياجات رأس المال العامل (BFR)**	**5.581.853,89**	**5.107.354,06**	**5.252.894,61**
(3)	رأس المال العامل FR	4.596.719,02	2.864.421,47	1.994.034,91
(7)	إحتياجات رأس المال العامل (BFR)	5.581.853,89	5.107.354,06	5.252.894,61
(8)=(3)-(7)	**الخزينة (TR)**	**-985.134,87**	**-2242.932,60**	**-2.496.435,31**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة حسب الجداول (3-4-5).

رأسمال العامل الصافي موجب وهذا يدل على أن المؤسسة (ENIEM) تلتزم باحترام قاعدة التوازن المالي بمعنى الموارد الدائمة تمول الاستخدامات الثابتة والفائض يستخدم في تمويل إحتياجات الدور ة، رأس المال العامل انتقل من (4.596.719,02) ألف دج في سنة 2015 إلى (1.994.034,91) ألف دج في سنة

2016 بنسبة انخفاض قدرها 59.62% –، بينما احتياجات رأس المال العامل في تزايد مما جعل احتياجات الدورة تفوق الخصوم الجارية مما أثر على الخزينة.

الخزينة سالبة باعتبار أن رأسمال العامل الصافي لم يستطع تغطية احتياجات الدورة، هذه الحالة تعتبر حالة مالية مرضية.

الشكل رقم (03): الشميل البياني لمؤشرات التوازن المال.

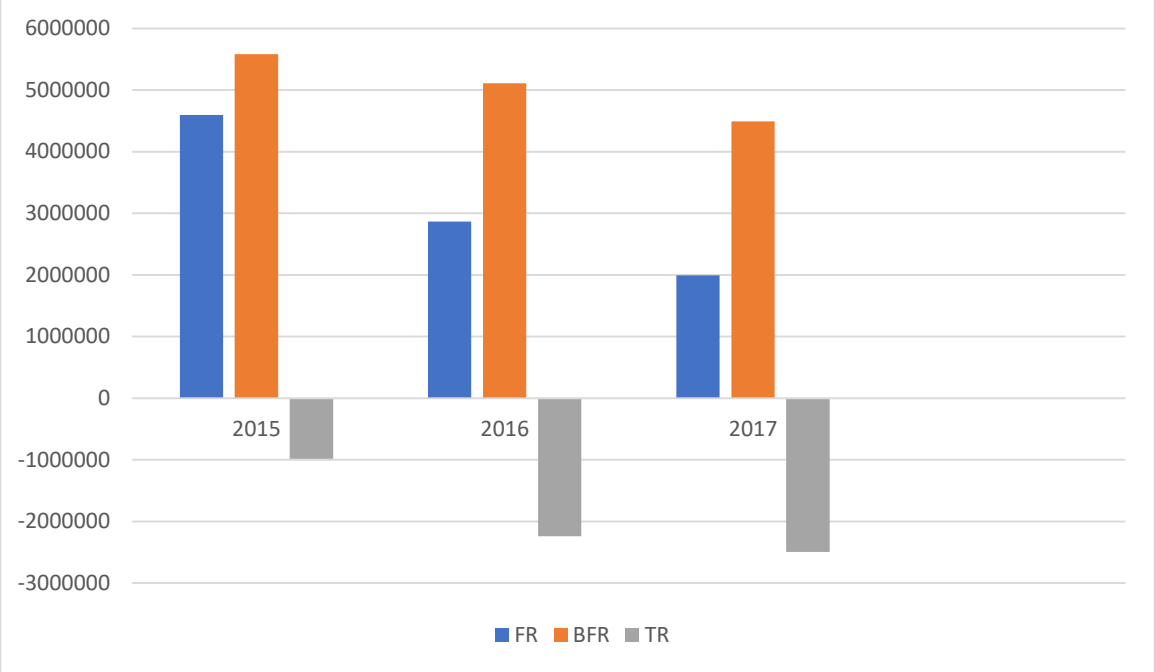

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (06) ومخرجات (Microsoft office Excel 2019)

الحد الادنى للتوازن المالي يعتمد على رأس المال العامل يكون موجب (ZOUAOUI & BADI, 2016, p. 326)، المؤسسة متوازنة ماليا الا ان راس مالها في تدهور مستمر بسبب تدهور الاموال الخاصة لسبية النتيجة المالية بالاستمرار.

احتياجات راس المال العامل موجب للسنوات الثلاثة وهو يعني ان احتياجات التمويل تفوق موارد التمويل، في هده الحالة المؤسسة مضطرة لتمويل احتياجات قصيرة براس مالها العامل لكن يبقى هدا الاخير غير كافي، ما جعل حالة الخزينة سالبة في تدهور مستمر واللجوء الدائم للكشف البنكي المتزايد لتلبية التزاماتها قصيرة الاجل. ومن أجل تكملت تفسير تدهور الخزينة نحسب نسب الملاءة العامة ونسب السيولة للوقوف على سبب تدهور استقلالية المؤسسة.

4.4. نسب التمويل والملاءة العامة والسيولة:

نكتفي بأهم نسب التمويل والملاءة العامة والاستقلالية والسيولة التي نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (07): نسب التوازن المالي

	اسم النسبة	كيفية الحساب	2015	2016	2017
	ن1: نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / أصول غ الجارية	1,47	1,29	1,20
	ن2: نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / أصول غ الجارية	1,28	1,10	0,99
	ن3: نسبة الاستقلال المالي	الأموال الخاصة / خ غ جارية وجارية	2,75	1,58	1,46
	ن4: نسبة الملامة العامة	مج الأصول / خ غ جارية وجارية	3,75	2,58	2,46
نسب السيولة	ن5: نسبة سيولة الأصول	الأصول الجارية / مج الأصول	0,42	0,44	0,40
	ن6: نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	2,97	1,56	1,41
نسب الخزينة	**ن7**: نسبة الخزينة العامة	(ق. للتحقيق+ ق الجاهزة)/الخصوم الجارية	0,97	0,61	0,56
	ن8. نسبة الخزينة الآنية	ق الجاهزة / الخصوم الجارية	0,16	0 ,36	0,21

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة حسب الجداول (3-4-5).

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم (ن1) رغم تطورها بالانخفاض إلا انها تبقى نسبة جيّدة 1,47 في سنة (2015)، وهذا يعني أن الأصول غ الجارية ممولة بأموال دائمة، وأيضا نسبة التمويل الخاصة(ن2) قفزت من (1,28) إلى 0,99 في سنة (2017) وتبقى (ENIEM) مستقلة ماليا وتمتلك قدرة عالية على طلب قروض بدون مشاكل حيث نسبة الاستقلالية (ن3) بلغت نسبة 2,75 سنة 2015 برغم من انخفاضها الى 1,46سنة 2017.

نسبة الملاءة العامة (ن4) التي تضمن الطمأنينة للدائنين في استرجاع أموالهم لدى المؤسسة حيث بلغت 3,75 في سنة (2015) بالرغم من انخفاضها الطفيف، تسيير الخزينة كان ضعيف أقل من 0.2 في 2015، مما يعني أن (ENIEM) لا تستطيع الوفاء بجزء بديونها في الآجال الفورية من خلال القيم الجاهزة ولجوئها للكشف البنكي باستمرار لم يكن في المستوى المرغوب بالمقارنة مع مؤشرات التوازن الإيجابية التي حققتها المؤسسة خاصة راس امالها العامل وكذا استقلاليتها المالية وتوازنها الهيكلي.

5.4. تحليل المردودية:

تعتبر المردودية المالية احدى مؤشرات قياس الأداء في المؤسسة (MELYON, 2007, p. 163) (MELYON, 2007, p. 163)، وتقتصر دراستنا للمردودية عل المؤشرات التالية:

- **نسبة المردودية الاقتصادية (Return On Assets):** وتقيس مردودية الاستغلال بالنسبة الأصول الاقتصادية (NIPPERT, 2009, p. 205) وتحسب بالعلاقة (إجمالي فائض الاستغلال/ الأصول الاقتصادية(الأصول غ الجارية+ احتياجات ر م ع)؛
- **نسبة المردودية المالية تعرف (Return On Equity):** و تقيس ربحية المساهمين (MARION, 2001, p. 167) وتحسب بالعلاقة (النتيجة الصافية/الأموال الخاصة).

نستعرض نسب المردودية في الجدول التالي:

جدول رقم (08): نسب المردودية

النسبة	2015	2016	2017
نسبة المردودية الاقتصادية (ROA)	-2,66%	-3,90%	-2,09%
نسبة المردودية المالية (ROE)	-7,38%	-9,65%	-3,78%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانيات وجدول حساب النتيجة للسنوات (2015-2016-2017).

نسب المردودية متدهورة وسالبة باعتبار النتائج الملية سالبة للسنوات الثلاثة محل الدراسة، يرجع دلك للأسباب التالية:

- بالرغم من ان المؤسسة تخلق ثروة تتمثل في القيمة المضافة موجبة ومعتبرة، لكن ضخامة مصاريف المستخدمين تأتي على مجمل هده الثروة مم يجعل بقية النتائج التي تأتي بعدها تكون سالبة؛
- لم تكن للمردودية مكانة هامة في السياسة المؤسسة العمومية الجزائرية، بسبب تغلب الطابع الاجتماعي على أهدافها. وما النتائج السلبية التي كانت تتعرض لها المؤسسة العمومية الجزائرية من سنة لأخرى إلا دليل على الإرث الثقيل الذي خلفته هذه السياسة والتي لا زالت تتحمل نتائجها حتى مع مرورها؛

4. الخاتمة:

لا شك أنّ معايير المحاسبة الدولية لم تكن محايدة اتجاه القوائم المالية، حيث تم إثراء والرفع من قيمتها المعلوماتية، عن طريق تبني مقاربة تستند إلى إدراج مفاهيم جديدة في التصنيف والتقييم، فكان إدخال مفهوم القيمة العادلة في تقييم بعض عناصر الأصول والخصوم، وكل هذا يندرج ضمن جعل المعلومات المالية التي تحتويها القوائم تتميز بالجودة والوثوق فيها لخدمة مستخدميها للإعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة، فقد كان لها أثر بالغ في تسهيل العمل أمام المحلل المالي عند القيام بالتشخيص المالي للوصول إلى الحكم على وضعها المالي.

1.5. تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

سمح لنا التحليل المالي الذي قمنا به على أساس قائمتي الميزانية وحساب النتيجة للسنوات الثلاث المتتالية 2015 و2016 و2017 بالحصول على نظرة عامة على الوضع المالي لمؤسسة (ENIEM) ونلخص نقاط القوة والضعف في ما يلي:

- باستخدام القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تم تيسير عمل المحلل المالي ووفر الجهد والوقت اللذان كانا يبذلهما أثناء الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، باعتبار القوائم المالية أعتمد في إعدادها على مقاربة مبنية على استخدام مفاهيم ومبادئ جديدة، كالتقييم بالقيمة العادلة، وتفضيل الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني، والإلتزام عند التجهيز بتوفير الخصائص النوعية كالملاءة والموثوقية، هو تأكيد الفرضية الاولى بان عرض القوائم المالية، حسب معايير المحاسبة الدولية سهلت كثيرا من خطوات التحليل المالي والتوصل إلى تشخيص مالي سليم؛
- المؤسسة متوازنة على المدى الطويل برأسمال العامل الصافي موجب طيلة الثلاثة السنوات وهذا يدل على أن المؤسسة (ENIEM) تلتزم باحترام قاعدة التوازن المالي وهو تأكيد جزء من الفرضية الثانية مفادها المؤسسة العمومية (ENIEM) تتميز بهيكل المالي ومؤشرات توازن مالي جيدة وفعالة تسمح لها بتحقيق نتائج إيجابية لكن لم يسمح لها بتحقيق نتائج مربحة بل كانت مردوديتها ضعيفة للغاية؛
- تتميز نسبة التمويل الدائم جيّدة 1,47 في سنة (2015)، وهذا يعني أن أصولها غير الجارية ممولة بأموالها دائمة؛
- وتبقى (ENIEM) مستقلة ماليا وتمتلك قدرة عالية على طلب قروض بدون مشاكل حيث نسبة الاستقلالية بلغت نسبة 2,75 سنة 2015 برغم من انخفاضها الى 1,46سنة 2017، نسبة الملا ءة العامة التي تضمن الطمأنينة للدائنين في استرجاع أموالهم لدى المؤسسة حيث بلغت نسبة 3,75 في سنة (2015) بالرغم من انخفاضها الطفيف الفورية من خلال القيم الجاهزة ولجوئها للكشف البنكي باستمرار؛
- وضعها قصير لم يكن في المستوى المرغوب بالمقارنة مع مؤشرات التوازن الإيجابية التي حققتها المؤسسة، مما يجعلها معتمدة على بنكها في تصريف حاجتها للتشغيل؛
- النتائج المالية المحققة سالبة باستمرار برغم من ان المؤسسة لها قيمة مضافة معتبرة جدا، تأتي عليها ضخامة كتلة الاجور، كدلك تعويضات عن حالات التقاعد الضخمة.

2.5. التوصيات:

- نوصي مؤسسة (ENIEM) بالقيام دوريا بالتحليل المالي لمعرفة نقاط القوة لتفعيلها، ونقاط الضعف لتعديلها وتصحيحها.
- العمل على التحكم في السياسة التجارية للمؤسسة عن طريق:
- التفاوض مع الموردين بشأن تمديد مواعيد الدفع ومع الزبائن تقليص آجال القبض لزيادة السيولة العامة والفورية حتى لا تتعرض للضيق المالي واللجوء المفرط للكشف البنكي؛
- تبني سياسة تسويقية تعتمد على مبادرات لتشجيع زيارة دواران مختلف منتجاتها؛
- يجب أن تتبنى شركة (ENIEM) استراتيجية تسمح لها بتحليل تكاليف الإنتاج والتحكم فيها؛
- استخدام لوحة القيادة، والتي تتضمن مجموعة من مؤشرات المالية والغير مالية التي تهدف إلى تحسين الاداء للمؤسسة يسمح المسؤول المراقب التدخل السريع وبكفاءة عندما يكون هناك ضعف في تحقيق أحد تلك المؤشرات.

6. المراجع:

1. BACHY, B., & SION, M. (2009). Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS. Paris, France: DUNOD.
2. BARBIER, A. (1984, janvier 15). Les répercussions du nouveau plan comptable sur l'analyse financière. Revue banque , N°435(435), p. 31.
3. COHEN, E. (2000). Analyse financière. Paris: Economica.
4. COLASSE, B. (2008). L'analyse financière de l'entreprise. Paris: La Découverte.
5. CONSO, P., & HEMICI, F. (2002). Gestion financière de l'entreprise. Paris, France: DUNOD.
6. DE LA BRUSLERIE, H. (2006). Analyse financière. Paris: Dunod.
7. GIORDANO-SPRING, S., & LACROIX, M. (2007, décembre 23). Juste valeur et reporting de performance : débat conceptuels et théoriques. Revue comptabilité – contrôle-audit, p. 79.
8. HOARAU, C. (2008). Analyse et évaluation financière des entreprises et des groupes. Paris: Vuibert.
9. LANGLOIS, G., & MOLLET, M. (2006). Manuel de gestion financière. Paris: DUNOD.
10. MARCHAL, S., BOUKARI, M., & CAYSSIALS, J.-L. (2007, 07 20). L'impact des normes IFRS sur les données comptables des groupes française côtés. bulletin de la Banque de France, N 163, p. 34.
11. MARION, A. (2001). Analyse financière ; concepts et méthodes . Paris, France: DUNOD.
12. MELYON, G. (2007). Gestion financière . Paris, France: Bréal.
13. NIPPERT, A. (2009). Finance d'entreprise. Paris, France: Gualino.
14. SIMON, C. (2000, 09 18). Valeur et comptabilité. encyclopédie comptabilité, contrôle, audit, p. 1254.
15. VERNIMMEN, P., QUIRY, P., & LE FUR, Y. (2002). Finance d'entreprise. Paris: DALLOZ.

16. ZOUAOUI, A., & BADI, A. (2016, 12 09). L'incdence de la variable fiscale sur la performance,cas de la SARL KAPS. Revue etude fiscale(09), p. 47.

17.محمد أبو ناصر، و جمعة حميدات. (2008). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية. عمان، الأردن: دار وائل للنش.

18.نعيم سابا خوري. (25 10, 2014). القيمة العادلة والإبلاغ المالي. تم الاسترداد من www.acc4arabe.com: 2014www.acc4arabe.com2014